العنوان: المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي : النيباد كآلية للتنمية الشاملة

المصدر: دراسات استراتيجية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية - الجزائر

المؤلف الرئيسي: وهيبة، دالع

المجلد/العدد: ع 18

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2013

الشهر: يناير

الصفحات: 51 - 60

رقم MD: 522554

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: الأمن والتنمية، السياسة التنموية للجزائر ، الساحل الإفريقي، النيباد

رابط: http://search.mandumah.com/Record/522554

المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي
- النيباد كآلية للتنمية الشاملة -

أ/ دالع وهيبة



هناك ارتباط كبير بين الأمن والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل غياب الأمن، كما أن غياب التنمية يؤدي إلى تهديد أمن الدولة، وهي معادلة جد صعبة في المشهد الإفريقي بصفة عامة، وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، لذلك سعت الجزائر إلى تبني مقاربة تنموية لحل أزمات المنطقة خاصة في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة في الفترة الأخيرة، ولذلك فالإشكالية التي يطرحها الموضوع هي: ما مدى نجاح السياسة التنموية للجزائر في حل الأزمات المتراكمة بمنطقة الساحل الإفريقي؟

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

1- **طبيعة المبادرة:** لقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم؛ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري أوليسغون أوباسانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي، والرئيس المصري حسني مبارك في 2001، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش، وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالالتزام بالحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط[1]، ومن خلال النيباد تحرص الدبلوماسية الجزائرية على تبني طرح إفريقي يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي وذلك من خلال إدراك

أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها.

وتكمن أهمية المبادرة فى أنها تضمنت عدة قطاعات تعتبر من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والبيئة، والاتصالات، والأمن، والاستثمارات،[2]، ومنذ نشأة المبادرة والخبراء يعتبرونها "خطة مارشال" للقارة الأفريقية، حيث إن هدف مبادرة النيباد هو القيام بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وقد تم تقسيم المهام بين الدول المؤسسة للنيباد، وفقا لمبدإ التخصص من أجل ضمان السرعة التنفيذية لمختلف البرامج والسياسات، حيث تتولى الجزائر في إطار هذه الشراكة ملف التنمية البشرية (التعليم والصحة) الذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على نهوض الدول الإفريقية بمسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماماً عاليا بدعم البرامج الخاصة بهذا القطاع خاصة في ظل الاتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر لجلب اهتمام هؤلاء الشركاء وتختص إفريقيا الجنوبية بملف حل النزاعات، السلام والديمقراطية، وتهتم نيجيريا بملف التكامل الاقتصادي، أما السنغال فقد تكفلت بملفات البنية التحتية، البيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين تولت مصر ملفات الزراعة والتجارة والنقل[3].

وقد ساهمت الجزائر في إنشاء الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء التي تم اعتمادها في قمة الجزائر والتي انعقدت في 23 نوفمبر 2004، وهى أحد أجهزة النيباد الرئيسية، ومهمتها مراجعة وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الخاصة بالحكم الجيد، والإدارة الاقتصادية، وإدارة المشروعات، وبموجب هذه الآلية تسمح الدول المنضمة إليها بزيارتها، وكتابة تقارير حول ما يجرى فيها، وأوضاع النظم البرلمانية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وحرية الصحافة، ثمّ يتم إعداد التقرير النهائي عن هذه الدول متضمنا تحليل البيانات والمقابلات، ولا يتم إصدار التقرير النهائي إلا بعد مشاورات مكثفة مع الدول المعنية من أجل ضمان دقة ما جاء به، وإتاحة الفرصة للحكومة للرد عليه، وبعد ذلك تقوم الهيئة الإشرافية للآلية بمناقشة التقرير قبل أن يرفع إلى رئيس هذه الدولة، ويعلن التقرير وترسل نسخة منه إلى المؤسسات الإقليمية، والبرلمان الإفريقي، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والاتحاد الإفريقي[4].

والإجراءات الخاصة بهذه الآلية تتم طواعية، ومن دون أي تدخلات خارجية، وهى بمثابة حوار بين الأصدقاء للتعرف على التجارب الناجحة في هذا النطاق في بعض الدول للاقتباس منها، أو قبول توصيات من

الآخرين لتحسين أداء وكفاءة الأجهزة الحكومية، وتمويل هذه الآلية إفريقيا حيث قرر الرؤساء الأفارقة عدم السعي إلى الحصول على أي مساعدات أجنبية، حيث تم الاتفاق في قمة الجزائر سنة 2004 على ضرورة المساهمة في تمويل صندوق آلية التقصي من قبل الخبراء، وعدم قبول أي دعم خارجي خارج هذا الصندوق مع ضرورة أن يتم استلام هذا الدعم بعيدا عن أي ضغط أو شرط يمليه أي طرف.[5]

2-أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا: تنطلق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من مجموعة من الأهداف المحددة بفترة زمنية تدوم إلى سنة 2015، وهذه الأهداف مرفوقة بجملة من المشاريع المسطرة حسب الأولويات القطاعية المتمثلة أساسا في قطاعات: الزراعة، التعليم، الصحة، التكنولوجيا المتطورة، البيئة، البنى التحتية، الطاقة، النقل، بهدف تحقيق التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا لمواجهة أبرز التحديات وفي مقدمتها الفقر والإرهاب، وقد عملت هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية، وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا وبالتبعية في منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الشامل للقارة، ولأجل ذلك تم وضع مخطط زمني يتضمن تحقيق معدل نمو يصل إلى 07 ٪ بحلول سنة 2005، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية، وتدعيم البنية التحتية الإقليمية، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتشجيع التجارة البينية بين الدول الإفريقية، وتعزيز الصادرات الإفريقية في الأسواق الدولية، وذلك من خلال تشجيع الدول الإفريقية على تخصيص المزيد من النفقات الاستثمارية لتمويل مشروعات التنمية، بدلا من الاعتماد بصورة رئيسية على المساعدات الاقتصادية الخارجية بما تفرضه من التزامات، قد تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[6]، وهي أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

وهناك أهداف تتعلق بالتنمية البشرية من بينها تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وذلك عن طريق التعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والبنك الإفريقي للتنمية، بالإضافة إلى تطوير ميدان التربية والتعليم، بتسجيل جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، والتعاون مع اليونسكو لزيادة الدعم المالي في هذا المجال، وإقامة فريق مختص للإسراع في إدراج الفئات في مختلف المدارس، وتقوية النظام الجامعي بإنشاء جامعات متخصصة، والاهتمام بالمرأة وترقية دورها في التنمية

الاجتماعية، ومكافحة الأمراض كالسيدا والسل والملاريا وغيرها.

كما تهدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع مجموعة من الشروط تتمثل في خمس مبادرات هي مبادرة السلام والأمن، مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية، مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت، مبادرة تثمين الموارد البشرية، مبادرة البيئة.

وتهدف الجزائر من خلال تمسكها بمبادرة النيباد إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا، وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

3 - تقييم دور الجزائر في مبادرة النيباد:

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم مختلف الأطراف الدولية، حيث اهتم منتدى الصين – إفريقيا الذي تأسس عام 2000 بالمبادرة، وبدأ في العمل على ملاءمة برامج التعاون بين الصين وإفريقيا مع برامج النيباد، وقام منتدى "التيكا"، الذي تتبناه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة الأخرى بدعم برامج النيباد، كما أقرت الأمم المتحدة المبادرة كإطار للتنمية في إفريقيا، هذا بالإضافة إلى تدعيم مجموعة الثمانية لها من خلال مختلف قممها.

كما حاولت الجزائر تعزيز التعاون جنوب- جنوب في مختلف المجالات حيث قام 07 أطباء من جنوب إفريقيا بإجراء عمليات جراحية في إطار اتفاق ثنائي موقع بين الطرفين في سنة 2003، إضافة إلى إقامة المشاريع المختلفة مثل مشروع الطريق السريع الإفريقي، وربط شبكات السكك الحديدية، وأنبوب الغاز النيجيري الجزائري والربط بالألياف البصرية(7).

وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا أن العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل، فقد حصلت النيباد على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر بـ 7 ٪، وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 ٪ خاصة في ظل الإمكانات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل الأطر التعاونية بالقارة(8)، وأمام حل المشاكل العديدة التي بقيت تواجهها حتى بعد إطلاق مبادرة النيباد.

كما أن مرافعة الجزائر باسم القارة الإفريقية أمام الأطراف الدولية خاصة الدول

الأكثر تصنيعا في العالم، كانت نتائجها جد محدودة في ظل غياب إرادة دولية لإخراج القارة من الفقر والضعف لأنها تدرك بأن ذلك ليس في صالحها ويؤثر على علاقة التبعية بين الطرفين، لكن رغم ذلك تبقى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا برنامجا تنمويا طموحا يتطلب لنجاحه توفر إرادة سياسية وشعبية من جميع الأطراف للنهوض بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي.

دور الجزائر في تطوير البنية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب- جنوب بدءا بوضع إطار للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي وكذلك وضع استراتيجية للبحث عن حلول للمشاكل السياسية والإقليمية.

كما عملت الجزائر على تعزيز التكامل الإقليمي وتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء- الجزائر- لاغوس- النيجر مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر من خلال اتفاق بين الشركة الوطنية للبترول النيجيري والشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات في 14 جانفي 2002 لتجسيد هذا المشروع الذي يقدر بـ 13مليار دولار، والذي يدخل في إطار تجسيد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ـ النيباد ـ للاتحاد الإفريقي [9] (انظر الشكل رقم).

وقد قامت الجزائر بتسريع إنجاز مشروع الطريق السيار العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا والتشاد وتونس في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية، والذي يساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، ومن الجانب الاستراتيجي سيساهم الطريق العابر للصحراء في التهيئة الإقليمية لدول القارة.

وقد تم انطلاق مشروع الطريق العابر للصحراء سنة 1971 وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، قبل أن يتم تعطيله بسبب جملة من العراقيل أهمها نقص الإمكانات، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية، تم بعث أشغال الطريق خلال سنة 1975[10]، ويحتوي مشروع الطريق العابر للصحراء على شبكة متشعبة من الطرقات تقدر بـ 9088 كلم، وطريق رئيسي يتوسط القارة الإفريقية يربط الجزائر بلاغوس، تتفرع عنه ثلاثة طرق تربط عواصم كل من تونس ومالي والتشاد، وكان من المفروض أن يربط ست دول إفريقية متجاورة هي الجزائر، مالي، النيجر، التشاد، تونس ونيجيريا، لكنه عرف مراحل من الركود بسبب نقص وسائل التمويل، حيث إن بلدانا

كـالنيجر ومـالي والتشـاد تعترضـها عـدة صعوبات مثل نقص الوسائل المادية الضرورية لبناء أو إعادة إصلاح طرقها.

وتـدعم الجزائـر شـريط منطقـة السـاحل الإفريقي منذ سنة 2007 لأنها ترى فيه محورا رئيسـيا لربطهـا بجنوبهـا الكـبير، ومـن ثـم مناطقهـا البتروليـة، وكـذا البلـدان المجـاورة وقلب إفريقيا، ويكتسي دورا حيويا باعتباره يسـاهم في نقـل مختلـف إمـداداتها الوطنيـة، ولـذلك تشـهد أشـغال الطريـق الـرابط بـين الجزائر ونيجيريا مرحلة متقدمة من الإنجاز بالنسبة إلى شبكة الطرقات العابرة لحدود البلدين خاصة على مستوى الطريق الرابط بـين الجزائـر ولاغـوس الـذي يـربط شمـال إفريقيـا بشـرقها والـذي يضـم أنابيـب الغـاز وشبكات الألياف البصرية[11].

وقـد نفـذت الجزائـر الجـزء الخـاص بهـا مـن مشـروع شـبكة الأليـاف البصـرية الـرابط بـين الجزائـر وأبوجـا ويجـري العمـل علـى تـوفير خـط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا بـ"زندار" بـالنيجر، هـذا بالإضـافة إلى القيـام بتوسـعة أخـرى لهـذه الشـبكة تمـت برمجتهـا مـن أجـل تغطيـة المنطقـة مـن الحـدود الجزائريـة الماليـة إلى غايـة منطقـة "غـاو" بمـالي، وسـيتدعم الجـزء الجزائـري مـن هـذه الشـبكة عـبر خـط جديـد طولـه 750 كلـم مـن الأليـاف البصـرية يمتـد علـى طـول خـط تحويـل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه خـلال السـنوات الأخـيرة، كمـا قامـت الجزائـر بتمويل عمليات حفـر آبـار الميـاه، وكـذا مراكـز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي، وفي النيجر وفي التشاد[12].

الشكل رقم 01: مشروع أنابيب الغاز عبر الصحراء[13]



وفي إطار مبادرات الجزائر التي تهدف إلى العمل على تحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي عقدت الدورة 13 لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل* في الجزائر يومي 30- 31 مارس 2010 بناء على دعوة الحكومة الجزائرية، ويعد هذا الاجتماع ثاني أهم نشاط يقوم به مرصد الصحراء والساحل في الجزائر في أقل من ثلاثة أشهر بعد اختتام مشروع المياه الجوفية في جانفي 2010 الذي يمثل الركن الأول من المرحلة الثالثة لنظام طبقة المياه الجوفية في شمال صحراء إفريقيا المشتركة بين الجزائر وليبيا وتونس.

وقد أكد وزراء الدول الأعضاء في مرصد الصحراء والساحل وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الاستراتيجيات المقترحة في سنة 2020 التي تتعلق بتعزيز برنامج متابعة وتقييم مشاريع التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية تضم ثمانية دول هي (الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال ونيجيريا) لإنشاء استراتيجية مالية جديدة، حيث يهدف مرصد الصحراء والساحل إلى مكافحة التصحر، والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقيا والتي تعد بمثابة قاعدة شراكة لدول جنوب – شمال-جنوب، لدعم التنمية المستدامة في القارة لا سيما منطقة الساحل والصحراء[14].

ولذلك فإن الجزائر كانت تهدف من مشاركتها في مختلف الاجتماعات الإقليمية والدولية إلى توعية الأطراف الدولية بالمتطلبات الحقيقية للخروج من أزمات الساحل الإفريقي، ففي اجتماع الأمم المتحدة حول الساحل في أكتوبر 2013 والذي عقد في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أكد وزير الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" أن الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لن يتحققا بشكل دائم إلا إذا رافقت مختلف المبادرات الإقليمية والدولية تنمية اقتصادية واجتماعية لبلدان المنطقة مع ضرورة إدراك المجتمع الدولي أن أبرز الحاجيات الحقيقية هي البنى التحتية والتكوين وتجهيزات الري والطاقة[15].

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية إفريقيا قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي[16]، كما قامت بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، تعتبر من الدول الأقل نموا في إفريقيا، وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 التي تحولت

في عام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي، وهي البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساو تومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا[17].

وتعتبر جمهورية موريتانيا أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية، حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار كخطوة لتعزيز العلاقات مع هذه الدولة العضو مع الجزائر في اتحاد المغرب العربي، كما يمكن أن تكون طرفا مؤثرا في قضية الصحراء الغربية، وحسب الحكومة الجزائرية فإن قرار إلغاء ديون الدول الإفريقية يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر وحالات عدم الاستقرار التي تعزز التطرف الديني، وتدفع بآلاف الشباب الأفارقة إلى الهجرة نحو الجزائر كآخر بوابة نحو أوروبا.

ولذلك يتبين لنا أن التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي كان محدودا فأغلب الاتفاقيات التي تم عقدها بين هذه الأطراف كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل الإفريقي وعلى رأسها مالي والنيجر وموريتانيا، كما كان حجم المبادلات التجارية التي تعتبر أساس التعاون الاقتصادي جد ضعيفة، وهو ما يؤكد أن العلاقة لم ترق إلى شراكة اقتصادية بل كانت مجرد إعانات تتم من اتجاه واحد في شكل قروض قدمتها الجزائر في مناسبات عديدة، وفي المقابل تركزت مختلف اتفاقيات التعاون على الجانب الأمني.

وعلى هذا الأساس فإن مستوى التعاون بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي لم يرق إلى الحديث عن تكامل بين اقتصاديات هذه البلدان، كما أنها لم ترق إلى تطلعات شعوب هذه البلدان رغم العلاقات الجغرافية والثقافية والتاريخية بينها، كما أن مسار التعاون كان جد بطيء، وقد يرجع ذلك إلى فشل الندوة الصحراوية كون هذه الأخيرة أسست في إطار ظرفي يهدف إلى إحداث توازنات سياسية في المنطقة التي شهدت عدة تفاعلات تأثرت بها وأثرت فيها، ومن بينها قضية الصحراء الغربية، والاهتمامات الليبية بمنطقة الساحل الإفريقي في عهد معمر القذافي، والحسابات القطرية الضيقة، كما أن التعاون الثنائي بين دول المنطقة كان محدودا، ويرجع ذلك إلى ضعف الإمكانات وغياب الإرادة السياسية، بالإضافة إلى وقوع اقتصاديات دول الساحل الإفريقي تحت سيطرة بعض القوى الخارجية، حيث تعمل

هذه الأخيرة على استغلال دول المنطقة دون مراعاة المصلحة المشتركة لتلك الدول[18]

خاتمة:

بالرغم من الجهود الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية كأساس لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي إلا أن معادلة الأمن والتنمية تبقى معادلة صعبة في المشهد الإفريقي بالنظر إلى ارتباطهما، فانعدام الأمن يعيق سيرورة التنمية، كما أن الهشاشة الاقتصادية تؤدي إلى فسح المجال أمام ظهور النزاعات والاضطرابات الأمنية، فتأمين الدولة وحماية ترابها ومؤسساتها تتماشى وحماية الأفراد والشعوب الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية من الرعب والأمراض والتهديدات الجسدية والمعنوية على كافة المستويات وهو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني الذي ينطلق من الفرد كوحدة أساسية للتحليل بحيث إن تحقيق أمن الفرد يؤدي إلى تحقيق أمن الدولة، وهو ما يغيب في منطقة الساحل الإفريقي.

وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا أن العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل، فقد حصلت النيباد على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة، كما أن تفعيل مبادرة النيباد من أجل تنمية إفريقيا، باعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم الراشد، وتحقيق الأمن والاستقرار، يتطلب توفر إرادة سياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.

يعتبر التعاون الاقتصادي عنصرا مهما لضمان الاستقرار والتنمية بالمنطقة، فقيام وحدة إقليمية يضمن امتلاك مصير الساحل المشترك وهي الآليات الناجعة للتخلص من الهيمنة الأجنبية والتنافس على ثروات المنطقة، كإقامة سوق مشتركة بين دول المنطقة، وإنشاء مجموعة إقليمية متكاملة دون إقصاء لأي دولة، والابتعاد عن نزعة الهيمنة، والعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي من خلال المطالبة بدور أكثر فعالية للقارة الإفريقية، والتطلع إلى تفعيل المنظمات الجهوية الإفريقية للقيام بدورها، باعتبار أن معظم الدول الإفريقية تعاني من نفس المشاكل، وتتطابق وجهات نظرها في مختلف القضايا الدولية، وبذلك استمرار رهان الجزائر على لعب دور محوري على مستوى منطقة الساحل الإفريقي، ومحاولة استثمار هذا الدور في تدعيم مكانتها الدولية، يعتمد أساسا على كسب ثقة الدول الإفريقية عن طريق تعزيز العلاقات معها كتوقيع اتفاقيات تعاون أو تقديم مساعدات للدول التي تحتاج إليها خاصة الدول التي تعرف أزمات حادة.

الهوامش:

(1) Martin Ohouda, **le Nepad** et **les** enjeux du **déve**lop**pement** en **Afrique**, paris,2002,p12.

(2)-Abderrahmane Mebtoul, **enjeux et deffis du second mandat du president Boutaflika**,(editions Casbah,Alger ,2005),p70.

(3) ibid

(4)Daniel Omoweh, Chris Landsberg ets ,Intégrer les priorités du Nouveau partenaria pour le développement de l'Afrique (NEPAD) **au processus du développement national:** expériences de quelques pays africains - **Bureau du Conseiller spécial pour l'Afrique** Nations Unies, New York 2004,09.

(5)الدورة 12 لرؤساء الدول والحكومات لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مجلة مجلس الأمم، عدد 18(ديسمبر 2004)، ص 21.

(6) Conference des Ministres Africains des finaces,de la planification et developpement economique, 16- 21 Octobre 2002, Johannesburg,Afrique du sud,p05.

: http://www.aldjadidonline.com/permaulink/30343.html#ixzz2gNSNGGsk

(7) Laurence Aidaa Ammour, **«La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie»**, bulletin de la sécurité Africaine ,une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, NO. 18 / Fevrier 2012 ,Pp03

(8)Jacques Bugnicourt, op.cit,p 10.

(9) Henri Plagnol et Francois Loncle (Députés),« La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne» ,**Rapport d'information,** N° 4431 deposé en application de l'article 145 du Règlemen par la Commission des affaires étrangerest Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française , 6 mars 2012,p19.

(10)Laurence Aidaa Ammour,op.cit, p05 .

(11)Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amira, op.cit ,p42..

(12)ibid.

(13)Source:http://www.developpement-durable. gouv. fr

* مرصد الصحراء والساحل هي منظمة دولية مستقلة مقرها تونس أنشئت سنة 1992 وتتكون من 23 بلدا إفريقيا، و5 دول من الشمال هي: ألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا، و3 منظمات إقليمية غرب شرق وشمال إفريقيا (اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في منطقة الساحل الإفريقي، هيئة التنمية الحكومية الدولية، إتحاد المغرب العربي)، بالإضافة إلى منظمة شبه إقليمية يشمل نشاطها جميع أنحاء المنطقة الصحراوية في:

-Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amira, op.cit ,pp44-45.

(14) Ibid,pp44-45.

(15): http://www.aldjadidonline.com/permalink /30343.html # ixzz2gNSNGGsk

(16)الجزائر تحشد دول الساحل الإفريقي في مواجهة تهديدات القاعدة والتدخل الأجنبي:

http://arabic.people.com.cn/31662/6924583.html, 09/19/2010.

(17)Salim Chena, l'algérie et son Sud: quelques enjeux sécuritaires?, note de l'ifri (programme Moyen-Orient et Méditerranée) ; France, Novembre2013, p09.

(18)http://www.aldjadidonline.com/permalink/ 30343.html.